النقابات: أصولها وامتدادها في أوروبّا العصور الوسطى (476–1500م)

م.د. ناطق عزيز شناوه الساعدي
كلية التربية الأساسية–الجامعة المستنصرية

الكلمات المفتاحية: اوربا . العصور الوسطى. النقابات

الملخص:

تتبّعَ البحث اصول النقابات، وأسباب اضمحلالها مع بداية الحقبة الزمنية المعروفة بالعصور الوسطى الأوروبية (476-1500)م، التي شهدتْ الغزوات الجرمانية للإمبراطورية الرومانية، ومنْ ثمّ أسباب انبعاث النقابات الذي تزامن مع نشوء المدن في أوروبا القرون الوسطى، وبشكل تدريجي شهدتْ أوروبا تنامياً في نظامها الاقتصادي، ممّا فسح المجال أمام النقابات بشقّيها، نقابات التُجّار ونقابات الحِرَفِيّين، منْ مُمارسة أدوارها الاقتصادية والسياسية، فضلاً عن الدور الاجتماعي الذي أدّته، إذْ كان للنقابات دور بارز في تقديم الخدمات وتنظيم الحِرَف والمِهن، ومؤثر على الاقتصاد والمجتمع في تلك العصور. إثر ذلك اتسمتْ أبرز أهداف البحث في دراسة نشوء النقابات كمُؤسسات تتمتع بنوع من الاستقلال، سيَّما في أواخر العصور الوسطى الأوروبّية، وتحليل دورها الاقتصادي في مجتمع القرون الوسطى.

المُقدمة:

تُعَدْ النقابات مِنْ أهم المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية التي اكتملتْ ملامحها ككيان اقتصادي مهم في أواخر العصور الوسطى الأوروبّية، فخلال الحقبة الزمنية التي شَمَلَتْ منْ 1000 إلى 1500م، شهدتْ أوروبّا تطورات كبيرة في المجال الاقتصادي والاجتماعي، ممّا أدى إلى إعادة إحياء النقابات ككيان تنظيمي هام.

هَدَفَ البحث إلى دراسة نشوء النقابات كمُؤسسات تتمتع بنوع من الاستقلالية، سيَّما في أواخر العصور الوسطى الأوروبّية، وتحليل دورها الاقتصادي في مجتمع القرون الوسطى، بينما تمحورتْ أهميته في فهم التطورات الاجتماعية والاقتصادية في العصور الوسطى، وتحليل دور النقابات في تنظيم الحِرَف والمِهن، فضلاً عن دراسة تأثير النقابات على الاقتصاد والمجتمع في تلك العصور؛ ممّا توّجب علينا وضع النقابات في سياقها التاريخي الكامل، بما في ذلك الظروف

الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية في ذلك الوقت. وتُتيح دراسة النقابات فرصاً لدراسة وفهم العديد من المفاهيم الاقتصادية الرئيسة في سياق تاريخي.

قُسِّمَ البحث على خمسةِ محاور، عرضَ المحور الأول نُبذة مُقْتَضَبَة عن تاريخ النقابات ونشأتها، مُسلطاً الضوء على التسمية والماهيّة، وأبرز النظريات التي تناولتْ أصل النقابات. في حين رّكز المحور الثاني على الأوضاع العامة للنقابات (476-1000)م، مُعللاً أسباب اندثار النقابات والعزوف عنها، مُسلطاً الضوء على التجارة ونشوء المُدن وأثرهما في تشكيل طبقة التجار وإحياء النقابات. بينما وضّح المحور الثالث أنواع النقابات التي شملتْ نقابات التُجّار ونقابات الحِرَفِيّين. وجاء المحور الرابع مُنيطاً اللثام عن الدور السياسي والاجتماعي للنقابات (1000-1500)م. وكان للمحور الخامس كلمته في توضيح مثالب النقابات ومساوئها. وأُخْتتم البحث بخاتمة مقتضبة تضمنتْ أبرز النتائج التي أُستنبطتْ منْ فقراته ومحاوره.

أولاً: تاريخ النقابات ونشأتها:

1. التسمية والماهيّة:

كلمة نقابة Guild مشتّقة منْ كلمة Gildan أو Geldan الانجلو- ساكسونية Anglo-Saxon، التي تَعني "**الدفع**" أو "**العطاء**"، في إشارة إلى الرسوم المدفوعة لقاء الحصول على عضويةٍ ما في تجمعٍ ما؛ بمعنى أدق، يتوجب على الأعضاء دفع مبلغ منَ المال لدعم الجماعة التي ينتمون إليها[1]، إذْ كان يُتوقع منْ أعضاء النقابة المساهمة في مواردها المالية الجماعية، ويدخل ذلك في مجال التمويل والبناء التنظيمي، إذْ جَرَتْ العادة على تمويل نشاطات النقابات ذاتياً، عن طريق رسوم الاشتراك التي تُلزم أعضائها بدفعها، وتغطي الأموال المُحصَّلة من الأعضاء أجور المتفرغين منْ أعضاء النقابة، فضلاً عن ما يُنفق على بعض الخدمات مثل الدورات التعليمية[2].

أمّا ماهيّة النقابات، فتُعرَّف النقابة في القرون الوسطى بأنّها: جمعية تضم التُجّار والحِرَفِيّين، تُشكَّل لتعزيز المصالح الاقتصادية لأعضائها، فضلاً عن توفير الحماية والمساعدة المتبادلة، إذْ غالباً ما كانت تتمتع بنفوذ كبير[3]. ويُعرّف قاموس أكسفورد النقابة بأنّها: أخوّة أو جمعيّة مُكونة للمساعدة المشتركة ولحماية أعضائها، أو أنّها تكامل لغرض مشترك[4]. ويصفها أحد المؤرخين بأنّها "**جمعيات أُنشِئتْ للحماية المتبادلة بين أعضائها منْ الظُلم أو العُنف**"[5]. بينما يصف باحث آخر النقابات في العصور الوسطى بأنها عبارة عن "**مجموعات من الرجال يمارسون حِرفة مُحددة، مُتحدين مع زُملائِهم في جمعيات حصرية مُصممة لحماية مصالحهم من المنافسة، فضلاً عن تقديم الدعم المتبادل والصداقة**"[6].

2. نظريات في أصل النقابات:

هناك نظريتان رئيستان عن أصل النقابات؛ تؤكد **النظرية الأولى** أنّ النقابات كانت استمراراً لمؤسسات سابقة، مثل التجمعات الرومانية والبيزنطية، أو الجمعيات الألمانية القديمة[7]، ويبدو أنّ هذه النظرية اعتمدتْ بشكل أساسي على ما كان متداولاً لدى المؤرخين من أنّ النقابات كانت موجودة بين الطوائف اليهودية منذُ وقت مبكر منْ عام 160 ق.م[8]، إذْ يؤكد ذلك أحد المؤرخين بقوله: "**لمْ تكن النقابات في العصور الوسطى وليدة اللحظة، بل امتدتْ جذورها إلى ما قبل الميلاد، تحديداً في العصر الروماني القديم**"[9]، مُستنداً بذلك إلى أعمال أحد ملوك الرومان المعروف باسم نوما بومبيليوس Numa Pompilius (632-714) ق.م، الذي وحّدَ الموسيقيين، والنجّارين، والنحّاسين، والصبّاغين، والصاغة، وصانعي الأحذية، والخَزَف، والدبّاغين في جمعيات. وفي عهد هذا الملك نَظّمَ ربابنة السُفن والخبّازون أنفسهم في جمعيات نافذة تتمتع بامتيازات واسعة[10].

بينما تُنافي **النظرية الثانية** ما جاء في النظرية الاولى، إذْ تُشير إلى أنّ النقابات في العصور الوسطى الأوروبّية وليدة اللحظة، بدليل أنّها تُشدد على "**إنّ كل نقابة كانت كياناً مُنفصلاً بذاته، وُلِدتْ نتيجة للضرورة، والحاجة إلى الدفاع المشترك والتنظيم في المُدن التي نالتْ قدراً من الحرّية**"، ففي تلك المُدن اجتمع الحِرَفِيّون في نقابات لتنظيم تجارتهم وحماية مصالحهم؛ على سبيل المثال، "**اجتمع الدبّاغون بالقرب من النهر، وعمّال الميناء بالقرب من الميناء، واكتسبوا الحق في تنظيم أنفسهم ولوائحهم الخاصة**". إلى جانب ذلك هناك من يرى أنّ الكنيسة أدتْ دوراً مُميزاً في نشأة النقابات، منْ خلال تنظيمها الجيد وأوامرها الرهبانية وأخوياتها الدينية[11]، إذْ انعكس ذلك، على ما يبدو، على أصحاب المهن منْ تُجّار وحِرَفِيّين فنظّموا أنفسهم على غِرار التسلسل الإداري الهرمي للكنسية، والتزموا بالتعليمات والأوامر الموكلة اليهم.

مع ذلك، هناك اشاراتْ في العديد من الدراسات التاريخية إلى وجود نقابات حِرفية وتجارية في بلاد ما بين النهرين Mesopotamia. على سبيل المثال، عرض العديد من المؤرخين مسألة وجود النقابات التي تضم بين ثناياها الحِرَفِيّين والعمال في بابل ونينوى، مُستندين بذلك إلى ما توافر لديهم منْ تفسيرات وقراءات لنقوش ووثائق مسمارية عدّة ذكرتْ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وجود نقابات حِرفّية وتجارية في بلاد ما بين النهرين، وبإمكاننا التطرّق إلى بعض ما ورد في هذا المجال لإماطة اللثام عن جذور هذه المؤسسة إنْ جازَ الوصف.

اعتمدتْ الحضارات القديمة في بلاد ما بين النهرين، مثل السومرية، والأكدية، والبابلية، على نظام اقتصادي واجتماعي مُتقدم، تبلورتْ أبرز مظاهره بتلك (الكيانات الاقتصادية) النقابات المهنية، التي كانت تحت اشراف رؤساء العمال، والتُجّار المرتبطين في الأغلب بالبلاط الملكي[12]؛ ويرجع سبب هذه الهيمنة إلى قوّة السلطة المركزية في البلاط، سيَّما بوجود ملك أو حاكم قوي يُؤَمِن مسالك التجارة في الطرق الداخلية والخارجية منْ قِطّاع الطُرق، وأخطار البدو، وكل ما يسبب السلب والنهب بكل صوره، وبذلك هَيمن البلاط على النشاط الاقتصادي، الذي كان الانتعاش الطويل أبرز سماته[13].

واللافتْ انه على الرغم منْ ضبابية ذكر النقابة بمفهومها العام، أُشر في الكتابات المسمارية في العهدين الآشوري والبابلي وجود العديد من الحرف، إذْ وثّق أصحاب العديد منْ تلك الحرف، مثل العطور والزجاج، آلية مِهَنِهُم في نصوص مسمارية[14]، فضلاً عن وجود فقرات في شريعة حمورابي نصّتْ على حقوق أصحاب المهن والحِرَف اليدوية، كما أكد ذلك بعض المؤرخين ممّنْ أرجعوا تنظيم المِهَن إلى بابل القديمة، وتحديداً إلى قانون حمورابي عام 1800 ق.م[15].

فيما يتعلق ببعض الكتابات المسمارية، يذكر أحد المؤرخين انّ بعض هذه الكتابات ربّما تشير إلى مستوى من المفاوضات الجماعية بين الحِرَفِيّين وأرباب عملهم داخل المشاغل والأسواق التجارية، لكن لا يوجد دليل قاطع على انّ ارتباطهم كان يشكل شكلاً رسمياً يشابه النقابات في العصور الوسطى، ويعزو السبب في ذلك إلى احتكار الدولة لجميع الحرف والمهارات المتخصصة، مع ذلك أُشِرتْ بعض المفاوضات بين الحِرَفِيّين مع أرباب العمل على مَهام مَهنية، أو مُدد زمنية محددة[16].

وبهيمنة البلاط على النشاط الاقتصادي فمِن الطبيعي ستكون الهيمنة ايضاً على آلية توجيهه، وهذا الأمر يُمثّل لنا، للوهلة الأولى، انّ اقتصاد بلاد ما بين النهرين كان يتمتع بلون منْ ألوان الاشتراكية Socialism[17] بصورها البدائية، بمعنى أدق، اشتراكية الدولة، حيث تولَّتْ الدولة ملكية وسائل الإنتاج وإدارتها؛ بل يُعطينا، إلى جانب ذلك، تصور أبعد، مفاده انّ منبع الاشتراكية وأصولها كان منْ بلاد ما بين النهرين. وأن ثبت ذلك فنحن أمام **نظرية جديدة** مفادها: (أنّ أصل نشوء النقابات يرجع إلى ظهور الاشتراكية في بلاد ما بين النهرين). بتوضيح أدق، انّ هذه المؤسسة تعطي الباحث انطباعاً بانّها بابلية المولد، آسيوية النشوء، عالمية الانتشار. ومن هذا المنطلق، فانّ نظرة فاحصة دقيقة تعتمد على دراسة علمية عادلة كفيلة بانْ تفند ما ذهب اليه بعض المؤرخين ممّنْ نسب ظهور النقابات إلى العصر الروماني القديم، تحديداً في عهد الملك نوما

بومبيليوس- بحسب ما مرّ ذكره مُسبقاً، لأنه ثبت انّ هذا الكيان الاقتصادي تمتد جذوره إلى أبعد من ذلك، إذْ ذكرتْ أولى الإشارات إلى عام 1800 ق.م. ويبدو انّ هذه التجربة الجديدة المتمثلة بالكيان الاقتصادي الذي يمثل النقابة انتقل بمفاهيمه الاقتصادية والاجتماعية إلى أوروبّا بسبب الاحتكاك الحضاري.

ثانياً: الأوضاع العامة للنقابات (476-1000)م:

1. أسباب اندثار النقابات والعزوف عنها:

تمثلتْ أبرز سمة للنقابات خلال هذه الحقبة الزمنية بإفول نجم هذا الكيان الاقتصادي، واختفاء دوره الاقتصادي في بداية ومنتصف العصور الوسطى الأوروبّية، سيَّما القرون الثلاث الأولى منها، لأسباب وعوامل عدّة بالإمكان ايجازها على النحو الآتي:

أ. الحروب والغزوات وعلى رأسها الغزو الجرماني: أدّتْ الحروب والغزوات المتكررة إلى تدمير العديد من المُدن والحِرَفِ، وتشتيتِ الحِرَفِيّين، ممّا أثر سلباً على النقابات. إذْ بعد تراجعْ أهمية التجارة الداخلية بسبب الفوضى الأمنية والحروب، قلّتْ الحاجة إلى النقابات في تنظيم التجارة وتأمين السلع، فأثّر على الصناعات التي كانت تعتمد على الأسواق الداخلية، وكلما تداعتْ الصناعة في المُدن حلّ محل التاجر (صاحب المهنة) بائع متجول. ولمْ تمتهن التجارة إلّا فئة قليلة من السكان المحليين، وفي زمن الغزوات البربرية الجرمانية أضحتْ فئة التجار في الغرب الأوروبّي من الأجانب، ولا سيَّما من السوريين واليهود، الذين كانوا يُمارسون تجارة الرُق، والتُحف، والتوابل، والعطور، وأدوات الترف الواردة من الشرق، التي لمْ يقبل على شرائها سوى الملوك، والأمراء، وكبار الموظفين، والمُلّاك[18].

ب. عرقلة النشاط التجاري: انّ أبرز الأسباب التي أدّتْ لتلكؤ وعرقلة النشاط التجاري تكمن في سوء الطرق، وارتفاع المكوس، وانعدام الأمن، وهذه العناصر مِن أهمّ الأمور المضرة بالتاجر والمتاجرة بعامة. فإذا بدأنا بالطرق والمواصلات، لمْ يكن هناك أسوء حالاً منها في أوروبّا العصور الوسطى منذُ مطلع القرن التاسع الميلادي، بعد أنْ اختفى نهائيّاً ما تبقّى مِن شبكة الطُرق الرومانيّة القديمة[19]، فكانت معظم الطرق الرئيسة غير معبدة ومليئة بالأتربة، والأقذار، والأوحال، ولمْ تكن هناك قنوات أو مصارف تنقل المياه المتجمعة مِن الطرق، ولهذا كثرتْ فيها الحُفر والبرك، سيَّما في فصل الشتاء الذي تختفي فيه التجارة (تقريباً) بسبب ما يُخلّفه منْ برك وأطيان، إلى جانب قلّة القناطر. ولمْ تعنَ الحكومات حينها بإصلاح هذه الطرق أو صيانتها، وتركتْ العناية بها لأولئك الذين يمرّون في أرضهم منها، أو مَنْ لهم مصلحة

أو فائدة مِنْ أمر صيانتها، وهكذا ظلّتْ العناية بالطرق حتّى القرن الثاني عشر موكلةً إلى أصحاب الأملاك المجاورة لها، وهؤلاء المُلّاك لمْ يدركوا كيف يُطلب إليهم أنْ ينفقوا المال على إصلاح الطرق التي ينتفع المارّة منها أكثر ممّا ينتفع منها سِواهم، لذا كان مُلّاك الأراضي الذين تقع الطرق العامّة ضمن أراضيهم، غير مكترثين لأمر إصلاحها، رغم أنَّه مِن المفترض أنْ يتحمّلوا واجبهم في صيانتها، أو على الأقلّ أنْ يخصّصوا جزءاً مِن الضريبة التي يجمعونها مِن التجّار المارّين بها لهذا الغرض، إلّا أنَّهم لمْ يكترثوا إلّا بجمع الضرائب مِن العابرين بحصونهم وأراضيهم مِن دون أنْ تكون لهذه الضرائب ثَمرة سوى مضاعفة تكاليف السفر والنقل. ورغم أنَّ التاجر كان يضيف ضريبة الطرق هذه إلى أثمان بضاعته، إلّا أنَّها عادتْ عليه بالغرامة؛ لأنَّ ارتفاع ثمن البضائع مِن شأنه أنْ يقلّل مِن فرص البيع[20].

ت. انتشار المسيحية ودورها في اقتصاد أوروبّا العصور الوسطى: مثلما كان للكنيسة الفضل في ديمومة استمرارية النقابات منْ خلال تغذية الأخيرة بأفكار الرابطة المتمثلة بأخوياتها الدينية وأوامرها الرهبانية، بحسب ما ذهب اليه أحد الباحثين[21]، إلّا أنّها تدخلتْ أحياناً في شؤون النقابات، وفَرَضَتْ عليها قيوداً، ممّا أضعف ذلك منْ استقلاليتها ونفوذها، إذْ كانت نظرة الكنيسة المسيحية في بادئ الأمر إلى العمل التجاري انّه مصدر خطر على سلامة الروح، وعدّتْ التجارة شكلاً منْ أشكال الربِا المرفوضة في الدين[22]، إذْ كان يُنظر إلى التاجر في بادئ الأمر كشخص يُمارس الربِا بشكل أو بآخر، ومثل هذا النشاط كانت ترفضه الكنيسة وتُدينه، وبذلك ظل تشريع الحكومات زمناً طويلاً يؤيد موقف الكنيسة في هذه الناحية، وكانت المحاكم المَدنية نفسها تُحرّم الربِا، ولكن تبين فيما بعد أنّ حاجات التجارة أقوى أثراً منْ خشية السجن أو الهلاك؛ ذلك أنّ اتساع نطاق التجارة والصناعة تطلّب استخدام المال المُتعطل في المشروعات النشطة[23]، ووجدتْ الدول في أثناء الحرب أو الأزمات الطارئة أنّ الاقتراض أيسر منْ فرض الضرائب، وكانت النقابات تُقرض المال بالربِا. وحينما انحصر العمل الربوي في أوساط اليهود، وتقوّت سلطة التُجّار، أخذتْ الكنيسة تُبرر شيئاً فشيئاً الأرباح التي يجنيها التُجّار، ولمْ تضع حداً واضحاً بين الأرباح المشروعة وغير المشروعة. وتتضمن المُبررات التي قدمتها الكنيسة، عناصر ذات صلة بحيثيات التجارة نفسها؛ فمثلاً أجازت للتاجر الذي لحقه ضرر جراء تأخيرٍ ما في استلام بضاعته، أو ما شابه ذلك، الحق في المطالبة بتعويض. وبذلك فقد أدخلتْ تلك المبررات في إذْهان التجار الأوروبّيين وأخلاقهم مبادئ جديدة مثل الصدفة، والمخاطر، وعدم اليقين، كما أدخلتْ مبدأ مهماً هو تبرير، أو

شَرْعَنة الربح الذي يجنيه التاجر؛ إذْ أصبح يُنظر إلى هذا الربح كأجر أو راتب يتقاضاه التاجر مقابل عمل يقوم به[24].

ث. صعود الإقطاعية: مع انتشار النظام الإقطاعي، قام المجتمع الأوروبّي في العصر الكارولنجي على الاقتصاد الزراعي، حيث الأرض المصدر الأساس للثروة، والزراعة تمثل الصورة العامة للعمل[25]، وأصبحتْ السلطة الفعلية بيد النبلاء والإقطاعيين، فتراجعتْ أهمية المُدن والحِرَفِيّين، وتمّ التركيز على الزراعة، وتلبية احتياجات الإقطاعيات، ممّا أضعف دور النقابات في تنظيم الحرف والصناعات[26].

ج. العقبات التي واجهت الاقتصاد الأوروبّي في المُدن الجديدة: أدى ظهور العديد من المُدن الجديدة وتوسعها إلى تشتتْ الحِرَفِيّين وتوزّعهم بين مُدن مختلفة، فقلل ذلك منْ قدرة النقابات على التحكم في الأسعار وتنظيم العمل. إلى جانب ذلك قامتْ المُدن الجديدة على أراضٍ إقطاعية ريفية قديمة، وبنيت المساكن على أراضٍ زراعية، وهكذا أضحى لزاماً على سكان المُدن الجديدة التماس رضا مُلّاك الأرض التي تقع عليها مُدنهم؛ من الأساقفة والكونتات[27] أو السادة الإقطاعيين، وعلى هذا الأساس أضحى أسياد الأرض يطالبون شاغليها بالإتاوات نفسها المفروضة مُسبقاً، وبالمواد الزراعية عينها، وحتّى خدمة الحراثة، وزادتْ منْ تعقيد الوضع مسألة تعدّد أنظمة القضاء؛ إذْ كانت لكل من المُلّاك الذين يشتركون في مُلكية الأرض محكمته الخاصة، لذا خضعتْ المدينة الجديدة إلى حكم سيد أو أسياد عدّة، واستوفى أسقف المدينة، ورئيس الدير، وحاكم الحصن، الرسوم نفسها المستوفاة في الأحياء الريفية منْ ممتلكاتهم، حتّى الخدمة الالزامية؛ وكان سكان المدينة يعطون قسماً منْ مصنوعاتهم كضريبة إقطاعية. كما فرض الإقطاعيون ضرائب متنوعة، حتّى إنَّهم كادوا أنْ ينتزعوا من التُجّار رؤوس أموالهم، كما مارسوا بعض الامور التي تُعرقل أعمال المقايضة؛ كامتياز الشراء بالدَين، وحق إرهاق التُجّار الغُرباء، وحق فرض الرسوم على الصفقات وانتقال البضائع[28]. حتّى إنّ أحد كتاب الحوليّات الفرنسية ذكر أنّ أسقف بلدة لينس Lens (شمالي فرنسا) فرض على بلدته ضرائب باهظة، ففاوضه سكانها بُغية شراء استقلالهم مقابل مبلغ كبير من المال فقبل، مع ذلك عاد بعد ثلاث سنوات ليُطالبهم بضرائب جديدة، ممّا تسبب في انتفاضة شعبية، ولمْ تكن هذه الانتفاضة الوحيدة منْ نوعها في مُدن أوروبّا الغربية، والأسوأ منْ ذلك أنه كلما تطورّتْ المُدن وازداد دخلها الاقتصادي، هاجمها

سادتها الإقطاعيون بفرقهم العسكرية، ونهبوا محلاتها الصناعية والتجارية[29]، وعلى هذا الأساس، فإنّ النظام السياسي في المُدن (حينها) لمْ يناسب دورها الاقتصادي[30].

2. التجارة ونشوء المُدن و أثرهما في تشكيل طبقة التجاروإحياء النقابات:

الثابت انّ احتراف التجارة في أوروبّا العصور الوسطى واتخإذْها مهنة ظهر أول الأمر في مدينة فينسيا Venice، أو البندقية كما في المصادر العربية، إذْ أُشر على أهالي هذه المدينة منذ القرن السادس أنّهم اصطبغوا بصبغة الملاحة والتجارة، ودلّتْ المعاهدات التجارية التي عقدتها البندقية مع الأباطرة الكارولنجيين والبيزنطيين في القرن التاسع على أنّ سكانها كانوا يمارسون مهنة التجارة. ومنذُ القرن العاشر أخذتْ تظهر داخل القارة العجوز طبقة من التُجّار المحترفين الذين جرى انتزاعهم من العناصر الفائضة في الحياة الزراعية، إذْ دفع حرمان هذه الطبقة من الأرض أنْ يؤجّروا أنفسهم في أعمال مختلفة، فاشتغلوا حمالين أو بحارة أو عُمّال مراكب تجارية، واشتهر العديد منْ هؤلاء بالتجربة، والخبرة، وتعلمه اللغات الأجنبية، وإذا أصاب أحدهم ربحاً ضئيلاً حرص بمهارته وخبرته على تنميته ومضاعفته. وهكذا ظهرتْ منْ بين هؤلاء طبقة التُجّار منْ دون أنْ يكون لديهم في البدء أي رأس المال، وتولّى العديد منْ هؤلاء التُجّار المُتاجرة ببضائع لمْ يدفعوا ثمنها، وإنّما دأبوا على اقتسام الأرباح مع أصحاب السلع، ولمْ يمضِ إلّا زمن قليل حتّى ظهرتْ منْ بين هؤلاء المغامرين فئة التُجّار الأغنياء. وفي القرن الحادي عشر أثرّتْ البندقية في المُدن البحريّة الأخرى التي أخذتْ في الظهور، مثل بيزا، وجنوة، ثمّ مرسيليا وبرشلونه[31].

منْ جانب آخر، لمْ تكن النقابات محصورةً في أيّة منطقة، صغيرة كانت أم كبيرة، واستمر ذلك لِما بعد مطلع الألفية الأولى، أمّا منْ حيث الأهمية فانّها لمْ تكن ذات أهمية متساوية في جميع البُلدان التي أُسستْ فيها، إذْ وجِدَتْ هذه الأنظمة الاقتصادية في الغرب المسيحي بأكمله؛ في إيطاليا، وفرنسا، وألمانيا، وإنكلترا، وظَهرتْ بالتزامن مع الحياة الحضرية في بلدان الشمال[32]، بعد تخلي الشماليين الاسكندينافيين عن أعمال الغزو والنهب وصبّوا اهتمامهم على الأعمال التجارية، فتمّ بفضلهم اتصال شمال أوروبّا بالإمبراطورية البيزنطية والدولة العباسية[33]. وهناك ما يكفي من الأدلة تؤكد أنّ النظام الذي تمثله كان سائداً في تلك الأيام في العوالم الثلاث التي تتنازع على سواحل البحر المتوسط وسيادة إمبراطورتيه -الروم الكاثوليك، والبيزنطيين، والمسلمين. وهكذا ساد في حوض ذلك البحر الداخلي الكبير نوع منْ وحدّة التنظيم الاقتصادي،

ومع ذلك، لمْ تستبعد هذه الوحدّة التنوع، وكانت النقابات أكثر حيوية وقوّة كلما ازدادتْ المُدن حُرّية[34].

مع بزوغ فجر القرن الحادي عشر، مثّلتْ نشأة المُدن الجديدة، انقلاباً اقتصادياً شاملاً، هزّ الاقطاع هزاً عنيفاً[35]، إذْ جعلتْ المدينة منْ نفسها سوقاً مركزياً محلياً يتعارض مع الفكرة التي قامتْ عليها التكتلات الإقطاعية للضياع، ممّا ترتب على ذلك انهيار نظام الاكتفاء الذاتي للضيعة وقيام العلاقات المتبادلة مع المدينة، فيُرسل إنتاج الريف إلى أقرب مدينة ليُباع فيها بدلاً من إرساله إلى مقر المالك الإقطاعي. فضلاً عن اعتماد اقتصاد المُدن على نظام الأجر النقدي بدلاً منْ نظام الخدمة الإقطاعية، وصار استعمال النقود يسير بخطى حثيثة، علماً انّه لمْ يكن هناك حتّى منتصف القرن الثالث عشر سوى القليل من النقود الفضية المتداولة في غرب أوربا، ويرجع الفضل إلى مُدن العصور الوسطى في ابتداع العديد من العملات الأوربية الحديثة مثل الجنيه، والشلن، والبنس[36]، أمّا النقود الورقية فكانت في صورة تعهدات أو كمبيالات لا غير، ويرجع استخدامها في المُدن إلى القرن الثالث عشر، حتّى عودِلَتْ بالنقود المعدنية في مدينة كومو Como الايطالية حوالي سنة ١٢٥٠م[37].

على هذا الأساس فانّ طبيعة هذه التحولات المهمة أدّتْ إلى تحرر المُدن من الهيمنة الإقطاعية، وحاولتْ أزاحتها مع مؤسساتها، وقوانينها التي كانت تُشكل عقبة أمام تطور المُدن السياسي والاقتصادي، وتحولتْ المدينة إلى مركز للنشاط السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي، وارتفع عدد سكانها، ولمْ يقتصر هذا التطور على المُدن القديمة، بل انّ مُدناً جديدة ظهرتْ في القارة الأوروبّية، ولا سيَّما في القسم الغربي منها منذ نهاية القرن الحادي عشر، وبعد نضال طويل ضد الإقطاعيين تمكنتْ أغلب المُدن من الحصول على الاستقلال من التبعية الإقطاعية، وأدّتْ المُدن دوراً كبيراً في قيام الحكومات الملكية المركزية في بلدان أوروبّا الغربية الأكثر تطوراً، وسمّيتْ المُدن المتحررة من التبعية الإقطاعية بـ "**المُدن الحُرّة**" وكانت إدارة المدينة تقوم على أساس اللامركزية، وتُدار شؤونها منْ جانب مجلس المدينة المُنتخب، تُساعده في ذلك محاكم مُنتخبة، وقوّة مسلحة منْ أبناء المدينة، وكانت للعديد منْ هذه المُدن أعلامها الخاصة بها. وفي البلدان التي لمْ تظهر فيها حكومة مركزية كإيطاليا بقيتْ هذه المُدن تؤدي دوراً كبيراً في الحياة السياسية والاقتصادية فيها، وتحوّلتْ هذه المُدن إلى جمهوريات أو ما سُمّيَ بِـ "**حكومات المُدن**"، وحتّى المُدن التي خضعتْ للسيطرة الملكية المباشرة كانت تحصل على امتيازات كبيرة من الملوك لقاء مبالغ من المال تدفعها لهم[38].

أدّتْ المدينة دوراً كبيراً في انحلال العلاقات القديمة في الريف، وفي تحرير الأقنان[39]، فانّ الهاربين منهم كانوا يلجأون إلى المدينة، ويقيمون فيها لمدّة مُحددة ليصبحوا أحراراً بعدها. ومنْ هنا ظهر قول مُعَبِّر مفاده: "**أنّ هواء المدينة يجعل الإنسان حراً**"[40].

ارتبطتْ حياة المدينة في غرب أوروبّا بالنقابات التي كانت عبارة عن اتحادات للحرفيين العاملين في مهنة معينة، وكانت مهمة النقابات الإشراف على الإنتاج وتصريف السلع في الأسواق المحلية[41]، وظهرتْ في هذه المُدن الجديدة أولى النقابات في نهاية القرن الحادي عشر وبداية القرن الثاني عشر الميلادي، وازدادتْ أعدادها في القرنين التاليين، حتّى أصبحتْ تُعد بالعشرات في المدينة الواحدة[42]، وبحسب ما مؤشر في الجدول أدناه:

جدول يمثل أعداد النقابات والسكان لمُدن غرب أوروبّا حتّى مطلع القرن السادس عشر[43]

البلد	المدينة	التاريخ	عدد النقابات	عدد السكان	عدد السكان لكل نقابة
انكلترا	لندن	1180-1179	21	32,900	1,567
انكلترا	لندن	1540-1500	92	50,000	543
انكلترا	يورك	1415	57	12,000	211
النمسا	فينا	1470	45	41,000	911
فرنسا	مونبلييه	القرن 12	72	6,750	94
فرنسا	باريس	1271-1261	100	160,000	1,600
المانيا	كولونيا	القرن 15	45	31,000	689
ايطاليا	فلورنسا	1330-1218	21	100,000	4,762
ايطاليا	ميلان	1400	13	100,000	7,692
ايطاليا	فنيسا	1268	16	110,000	6,875
ش هولندا	دوردريخت	1400	28	10,000	357
ج هولندا	براغ	1477	54	40,000	741
ج هولندا	لوفين	1360	45	40,000	889
اسبانيا	برشلونة	1395	45	20,000	444
اسبانيا	فالنسية	نهاية القرن 14	24	40,000	1,667
اسبانيا	فالنسية	1523	49	80,000	1,633
السويد	ستوكهولم	1500	13	6,000	462

ثالثاً: أنواع النقابات وتنظيمها (1000 – 1500) م:

1. أنواع النقابات:

على الرغم منْ اختلاف تنظيم النقابات ووظائفها اختلافاً كبيراً عبر المناطق والأزمنة، من المُمكن التوصل إلى بعض الإعمامات، إذْ بالإمكان تصنيف النقابات في أوروبّا العصور الوسطى إلى نوعين: نقابات التُجّار Merchant Gilds ونقابات الحِرَف Craft Gilds (الحِرَفِيّين):

أ. نقابات التُجّار:

ضمّتْ نقابات التُجّار معظم أو جميع التُجّار في البلدة أو المدينة، وشاركتْ في التجارة الإقليمية والبعيدة، كما كانت مؤثرة في الحكومات المحلية، وكان العديد منْ زُعمائها مواطنين أثرياء ونافذين. نلاحظ في بعض الأحيان تداخل وظائف نقابات الحِرَف ونقابات التُجّار، وذلك عند فتح نقابات التُجّار متاجر أو عند انخراط نقابات الحِرَف في التجارة. كما وُجِدَتْ نقابات في المناطق الريفية أيضاً، وغالباً ما أُنشئتْ لأغراض اجتماعية ودينية[44].

انضمّ التُجّار بعامة إلى النقابات لحماية أنفسهم من الضرائب المرتفعة التي عادةً ما كانت تُفرض عليهم منْ لدُنْ إدارة الدولة، إذْ وصل الأمر في بعض الحالات، سيَّما عند التلكؤ عن الدفع، إلى مصادرة بضائعهم[45]. لذا وجد التاجر بانضمامه للنقابة أنّه سيصبح تاجر نقابة، الأمر الذي يُفسح له المجال في التحكم، بشكل مُرضي، بكل ما يتعلق في الشراء والبيع لصالح أعضاء النقابة، فضلاً عن وضع أسعار ثابتة وتوحيد معايير الأوزان والأثقال، كما استفاد التاجر منْ سُلطة النقابة التي منحتْ لهُ حق الاستيراد في بعض الحالات، ممّا فُسح لهُ مجال الاحتكار التجاري ضمن حدود بلدته وما جاورها من البلدات القريبة، إذْ يُطلق على التاجر هنا "**صاحب الحق الأوحد في المدينة**"، و"**المستورد الرئيس للسلع**"، الذي يوزعها بدوره على تجار التجزئة في المدينة والبلدات والمجاورة، ويحدد لهم أسعار البيع؛ مقابل ذلك تمنع النقابة البضائع المغشوشة منْ دخول السوق، وتُراقب الاسعار، وتُطبق ضرائبها الخاصة على حركة البضائع داخل المدينة[46].

تمثّل واجب نقابة التُجّار في الحفاظ على التجارة وتنظيمها، إذْ أشرفتْ على شروط بيع وشراء السلع، فضلاً عن الاشراف على جودة السلع، ولمْ تُشجّع الغرباء على مزاولة التجارة في المدينة؛ بل فَرضتْ عليهم قيوداً وعوائق، بينما كان أعضاء النقابة مُعفَون منها. على سبيل المثال، غالباً ما كان عليهم دفع رسوم على معاملاتهم، بينما لمْ يكنْ أعضاء النقابة مُلزمين بدفع أي شيء[47].

نفهم ممّا سبق أنّ أحد أهداف نقابة التُجّار يكمن في منع الغرباء منْ مزاولة نشاطهم التجاري بحُرّيّة تامة، ومن الحصول على مزايا في تجارة المدينة؛ لذا، فإنّ أعضاء نقابة التُجّار سيكونون فقط أولئك الذين تتعلق مصالحهم بتلك التجارة.

لمْ تشمل النقابة جميع المواطنين، بالتالي لمْ تكن معنية مباشرةً بإدارة المدينة. قد ينتمي المواطن إلى النقابة ويكون مسؤولاً فيها، منْ دون أنْ يكون مسؤولاً في المدينة، لكن مصالح المدينة وتجارتها كانت مترابطة بشكل وثيق لدرجة أنّه مع مرور الوقت، أصبحتْ إدارة النقابة والمدينة متطابقة عملياً. وإلى جانب حماية تجارة المدينة منْ تدخل الأجانب أو الغرباء، انتهزتْ نقابة التُجّار أحياناً فرصة التفاوض الجماعي التي أتاحها اتحادهم. على سبيل المثال، تُزار المُدن البحرية ذات الموانئ دورياً منْ قِبل الأساطيل التجارية، أو السفن التي تحمل بضائع منْ بعض الدول الأجنبية، وكانت المدينة تحتاج إلى بعض هذه البضائع، وبُغية عدم المزايدة ضد بعضهم بعضاً، عَمَدَ التُجّار إلى إجراء عملية شراء مُشتركة يمكنهم مشاركتها لاحقاً وتحقيق الأرباح[48].

ب. نقابات الحِرَفِيّين:

إلى جانب نقابة التجّار، أُلفتْ نقابات الحِرَف منْ حِرَفِيّين وحِرَفيّات يُمارسون المهنة نفسها، بهدف رعاية وتنظيم صناعات معينة، مثل صانعي القبعات، والنجّارين، والخبّازين، والحدّادين، والنسّاجين، والبنّائين. أُنشِئتْ العديد منْ نقابات الحِرَف نتيجةً للنمو السكاني في المُدن والبلدات، ممّا أدى إلى زيادة في التخصص وتقسيم العمل[49].

كان جميع أعضاء أية نقابة حِرَفيّة مُعينة يُمارسون الحِرفة نفسها، ويتمتعون بسلطة الإشراف على تلك الصناعة، وتُشّكَل هذه النقابة عادةً تحت سلطة رئيس بلدية المدينة (العُمدة)، وبإمكان حكومة المدينة ممارسة الرقابة على لوائح النقابة الحِرفية بحيث لا تتدخل في المصلحة العامة للمدينة. ومع مرور الوقت، أصبحتْ نقابات الحِرَف أكثر أهمية منْ نقابات التجّار، والسبب في ذلك واضح، فمع توسع الصناعات المختلفة، أصبح من الأنسب والأكثر فعالية التخصص في توجيه الرقابة على حِرَف معينة. وفي القرن الرابع عشر، بلغتْ نقابات الحِرَف اليدوية أوج قوّتها، بينما لمْ تشارك نقابات التجار، رغم استمرار وجودها، إلّا في إدارة شؤونها قليلاً. وخدمتْ نقابات الحِرَف اليدوية أغراضاً مُفيدة في رعاية حِرَفها، إذْ مُنح المسؤولون صلاحية اتخاذْ خطوات لضمان جودة المواد وسلامة الأعمال، ووضعوا لوائح تتعلق بساعات العمل، ومنعوا العمل ليلاً، بسبب قلّة الاضاءة التي منْ شأنها جعل المنتج رديء الجودة، وشجّعوا نظام التلمذة الصناعية، الذي يُدرّب بموجبه الشبان لسنوات قبل السماح لهم بممارسة حِرفتهم، وقمعوا بعناية

ومنهجية، قدر استطاعتهم، إنتاج السلع من قِبل أشخاص لا ينتمون إلى النقابات ولا يخضعون لإشرافها، وعاقبوا الحِرَفيّين أو التُجّار الذين ثبت عدم أمانتهم. وكانت نظريتهم "**أنّ المصلحة الخاصة للحِرَفي لمْ تكن الشيء المهم الوحيد، بل الواجب مُراعاة المصلحة العامة وسُمعة المهنة**"[50].

2. تنظيم النقابات:

نُظِّمتْ النقابات لتحقيق أهداف سامية، منها تعلّم العمال مهارات منْ زملائهم في النقابة. وتدرَّج الأعضاء تقليدياً عبر مراحل التلمذة، ثمّ الحِرَفي، وأخيراً المُعلم أو (الأستإذْ، الأُسطى)[51]. وقد أُشترطَ في التلمذة المهنية أنْ يكون المتدرب شاباً، وغالباً ما يكون ذكراً، حسن السيرة والسلوك، وذا صبر، يتعلم حِرفة منْ خلال العمل لدى مُعلم في النقابة، وفي أغلب الأحيان تبدأ التلمذة في سن العاشرة والثانية عشرة، على الرغم منْ عدم وجود حد أقصى ثابت للعمر، وتستمر عادةً منْ سنتين إلى سبع سنين، يُقيم المتدربون خلالها في منزل مُعلمهم، ويُمنحون السكن والطعام، منْ دون كسب أي مال، وبعد الانتهاء من التلمذة، يمكن للعامل أنْ يصبح عاملاً ماهراً[52].

خلال التدريب يُلزم الطرفان نفسيهما بعقد، غالباً ما يكون شفهياً، وغالباً ما يُبرم أمام مُوثّق، تُحدَّد بموجبه مُدّة التدريب، التي تتفاوت باختلاف المهن؛ فقد تمتد منْ سنة إلى ست سنين، أو ثماني سنين، أو عشر سنين، أو اثنتي عشرة سنة؛ وقد نصَّ العقد أحياناً على مُدّة اختبار لإسبوعين بالعادة، يمكن خلالها لأيٍّ من الطرفين إلغاء الاتفاقية. ولمْ تكن مُدّة التدريب خالية من النفقات. في البداية، كان أولياء أمور الأطفال يدفعون رسوماً سنوية من الذرة أو الخبز أو المال. مقابل ذلك، يحصل الطفل على مسكنه، وطعامه، وملابسه، وغسيله، ونومه، ويُشرف عليه ويُعلَّم في منزل المُعلم. تحوي بعض العقود على بنود خاصة، ينص أحدها على أنّ الأسرة ستوفر الملابس والأحذية؛ وينص آخر على أنّ المتدرب سيحصل على راتب ثابت بعد مُدّة زمنية معينة[53].

وصِفَتْ النقابة، عندما كانت بسيطة، بأنّها نصف ديمقراطية، كونها نمواً برجوازياً نما في بيئات إقطاعية، إذْ استندتْ، كالنظام الإقطاعي، إلى مبدأين مترابطين: التسلسل الهرمي والمساواة؛ وشملتْ درجات عدّة متراكبة، وفي الوقت نفسه ضَمَنَتْ حقوقاً متساوية لكل منْ ينتمي إلى أي منْ هذه الدرجات. صُنِّفَ المُعلمون والحِرَفيون والمتدربون فوق بعضهم بعضاً، وتساوى أصحاب الدرجة نفسها. قد يكون عدم المساواة، نظرياً، مؤقتاً، لأنّ المُعلم كان في السابق حِرَفياً، والحِرَفي مُعلماً مستقبلياً، والمتدرب بدوره سيصعد إلى قمّة السلّم. مع ذلك، لمْ تكن هذه الحالة موجودة

إلّا في مهن البناء، وفي الصناعات الصغيرة، والتجارة الصغيرة، إذْ تتجلى الصورة المثالية للعامل وهو يعمل في الورشة بجانب سيده، يشاركه حياته، ويأكل على مائدته، شريكه في الأفراح والأحزان، ويشاركه في المواكب والاحتفالات العامة، حتّى اليوم الذي يرتقي فيه ليصبح سيداً[54].

ومع تقسيم العمل وتعقّد عملية الإنتاج انشطرتْ النقابة إلى نقابات عدّة، وكان المُعلم الشخصية الأساسية في النقابة، وهو حِرَفي يمتلك بطبيعة الحال حانوتاً وأدوات الإنتاج الخاصة بحرفته، ويعمل لديه في العادة مُساعد أو مُساعدان مع عدد من الصُنّاع، ولأجل الوصول إلى مرتبة المُعلم تَوَجّب على الحِرَفي اجتياز مرحلتي الصانع والمساعد. منْ جانب آخر، تلتزم النقابة بمتابعة تطبيق قواعد العمل في الإنتاج، وتصريف السلع، ومنع أعضائها منْ انتاج السلع الرديئة، وخزن كميات كبيرة من المواد الأولية، وتشغيل عدد من المساعدين أو الصناع أكثر من المتفق عليه، كما تتابع النقابة أوقات بدء العمل وانتهائه في جميع محلات الحِرفة الواحدة، بهدف تأمين المساواة بين أعضاء النقابة، وتجنب التنافس بينهم، وعدم فسح المجال للدخلاء للوصول إلى المهنة والسوق[55].

تقاضى المهرة منْ عمال العصور الوسطى أجورهم يومياً أثناء عملهم في الحِرفة، وبذلك يُقارنون اليوم بالمُياومة[56] (عمال اليومية) Day Laborer. وكان المُعلم، أو الحِرفي الماهر، فرداً يتمتع بكامل العضوية في النقابة، ويمكنه بدء عمله الخاص[57].

يكمن الغرض الأساسي منْ تشكيل النقابات المهنيّة في رعاية المصالح الاقتصادية لأعضائها، لذا وضعتْ تلك النقابات القوانين التي بدورها تحمي مصالحها، وتنظّم العلاقات بين أفرادها، ومنها:

أ. لا يُسمح للصانع أنْ يُباشر حِرفة في مدينة إلّا إذا كان عضواً في النقابة التي تضم المشتغلين بهذه الحِرفة.

ب. لا يجوز استيراد سلع تجارية إلى المدينة إذا ترتبتْ على ذلك منافسة المنتجات المحلية.

ت. لا يُسمح لشخص بالدخول في النقابة إلّا بعد أنْ يقدم أدلة كافية على ولائه الديني واخلاصه السياسي ومهارته الفنية.

ث. تحديد ساعات العمل وأُجور العُمال المهنيين.

ج. تحديد شكل السلع وسعر الكلفة والمبيع.

ح. يَدفع الصبي التلميذ الذي يريد تعلم مهنة رسماً ليُقبل في الحِرفة، ويتعهد بطاعة مُعلمه، والحرص على مصالحه، والعمل تحت اشرافه مدّة تتراوح ما بين عامين وسبعة أعوام.

خ. بعد أنْ يقضي الصبي في الحِرفة المدّة المحددة يصبح عاملاً مهنياً يستطيع مزاولة عمله مقابل أجر يومي مُحدد.

د. يمكن للعامل أنْ يصبح معلماً عندما يثبت اجادته لصنعته، كأن يصنع عملاً يشهد على براعته[58]، وتقرر ذلك لجنة متخصصة منْ أعضاء النقابة. لكن الرغبة في الاحتكار والاستئثار بأرباح المهنة جعلتْ من الصعب على العامل المهني أنْ يصبح معلماً إلّا إذا كان ابناً لمعلم أو زوجاً لإبنته.

ذ. حددتْ النقابات طريقة البيع، والمقاييس، والمكاييل، والموازين المستعملة، بطريقة تضمن حقوق البائع والشاري.

ر. يُحرم على المُعلمين الاستغناء عن العمال وطردهم منْ دون مبرر.

ز. يُحرم على العمال ترك عملهم قبل انقضاء المُدّة المتفق عليها.

س. يعمل الصبيان والعمال والمُعلم في منزل المُعلم أو في ملحق به، ويبيع المُعلم انتاجه في هذا المحل أو في سوق المدينة[59].

ش. لا يجوز لأيّ صاحب مهنة أن يُشغِّل امرأةً غير زوجته أو ابنته[60].

منْ جانب آخر، سعتْ كل نقابة لوضع قوانين وقواعد خاصة بها، على سبيل المثال لا الحصر، وضعتْ سنة ١٣٤٧م قواعد لصانعي القبعات في لندن، إذْ أقرّ عُمْدَة لندن هذه القواعد بناءً على طلب صانعي القبعات في لندن:

أ. يُعيَّن ستة منْ أكثر رجال مهنة صانعي القبعات شرعيةً بصفة مُراقبين، مُهمتهم الإشراف على المهنة ومراقبتها، كما يُشرف المراقبون على المهن الأُخرى ويراقبونها.

ب. يُحظر على أي شخص صنع أو بيع أي نوع من القبعات داخل المدينة ما لمْ يكن حُراً ومنْ المدينة نفسها. وإذا ضُبط أي شخص يُخالف هذه القاعدة، فعليه التخلي عن القبعات التي صنعها أو عرضها للبيع.

ت. يُحظر على أي شخص أنْ يُدرَّب في مهنة صانعي القبعات لمدّة تقل عن سبع سنين، ومنْ يتدرب بأيّة طريقة أخرى يفقد حريته حتّى يشتريها مرّة أخرى.

ث. لا يجوز لأي شخص يعمل في مهنة صناعة القبعات أنْ يتخذ مُتدرباً، ما لمْ يكن هو نفسه مواطناً حراً منْ سكان لندن.

ج. على مراقبي مهنة صناعة القبعات تفتيش جميع القبعات المعروضة للبيع في المنطقة، كلما دعتْ الحاجة، ويحق للمراقبين أخذ أيّة قبعات يجدونها مُعيبة وتقديمها إلى عُمْدَة لندن، لمعاقبة المتسببين في هذه العيوب.

ح. إذا صنع بعض العمال في المهنة قبعات رديئة الجودة، فانّ ذلك يخدع عامة الناس ويجلب فضيحة كبيرة وعاراً وخسارة فادحة لأهل المهنة الطيبين. لذلك، لا يجوز لأي عامل في المهنة أنْ يعمل ليلاً، بل في وضح النهار فقط، حيث الإنارة الجيدة وامكانية تفتيش عملهم منْ جانب المراقبين علناً.

ومنْ يفعل خلاف ذلك، يدفع غرامة إلى غرفة النقابة عن المخالفة الأولى والثانية، وفي المرّة الثالثة يفقد عضويته في النقابة[61].

رابعاً: الدور السياسي والاجتماعي للنقابات (1000-1500)م:

1. الدور السياسي للنقابات:

خلال القرون الأولى من الحقبة الزمنية التي باتتْ تُعرف بالعصور الوسطى الأوروبّية كان هناك نوع من العداء الحكومي، المتمثل بالسلطة المركزية- كما تمّتْ الاشارة اليه مسبقاً، تجاه النقابات قبل نضوجها، حتّى تضافرتْ عوامل عدّة لانبعاثها منْ جديد في الثلث الأخير منْ العصور الوسطى الأوروبية[62].

بالإمكان تحديد أهم تلك العوامل في أمرين يكادان لا يخلوان منْ الأهمية: يتمثل **الأول**، الذي أبرز سماته الجانب الاقتصادي، في مسألة دفع الضرائب المُجزية للبلاط وحكومات المُدن، فضلاً عن إقراضهم الأموال في العديد من المواقف، وتؤكد الشواهد التاريخية هذا الأمر، إذْ التزمتْ النقابات بدفع ضرائب منتظمة مقابل الحصول على امتيازات حكومية، إذْ قُدّمتْ مثل هذه الضرائب للحكومات في ثماني مجتمعات أوروبية: النمسا، والدنمارك، وإنكلترا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، وجنوبي هولندا، وإسبانيا. وتعود جذور أول اشارة في ذلك إلى عام 1130م، عندما وَعَدَتْ نقابات النسّاجين في وينشستر Winchester، وأكسفورد Oxford، ولينكولن Lincoln، وهانتينغدون Huntingdon، بدفع ضرائب سنوية للتاج الإنكليزي مقابل مواثيق ملكية تسمح بانشاء النقابات ومُمارسة المهن. وفي عام 1169م، عندما حصلت نقابة صانعي الأحذية في فورتسبورغ Würzburg بألمانيا، على الموافقة الرسمية والوعد بدفع ضرائب جديدة إلى حاكم المدينة. وعلى هذا الأساس تلّقتْ جميع مستويات وأنواع الحكومات في أوروبا العصور الوسطى ضرائب منتظمة من النقابات، إذْ أقرّتْ النقابات والحكومات صراحةً بأنّ هذا الأمر كان تبادلاً

للمنافع، بدليل انّ الملك الإنكليزي منح نسّاجي لندن، خلال الاعوام (1154-1162)م، ميثاقاً يمنع الغرباء منْ مُمارسة الحِرفة، شريطة أنْ يدفعوا مقابل هذا الامتياز ماركين ذهبيين كل عام[63].

كان منْ شأن هذه الوعود المالية أنْ تنقذ النقابة من الفناء والزوال، كما حدث في عام 1202م عندما حاولتْ مدينة لندن قمع نقابة النسّاجين، لكن الملك جون John[64] رفض الموافقة ما لمْ تدفع له سلطات المدينة مبلغاً يُعادل الضريبة السنوية للنقابة، وهو ما يُعادل إيجار قصر فاخر. قدّمتْ النقابة عرضاً مضاداً، ووعدتْ بزيادة ضريبتها السنوية منْ (12) إلى (18) جنيهاً إسترلينياً، ثمّ إلى (20) جنيهاً إسترلينياً[65] ونجحتْ بذلك في الحفاظ على وجودها منْ خلال التفوق على المدينة في المزايدة. وعلى العكس منْ ذلك، فإنّ النقابة التي لمْ تكن على استعداد لتقديم التزامات مالية قللتْ منْ فرصتها في الحصول على امتيازات[66].

منْ جانب آخر، لمْ تكن النقابات تدفع الضرائب بنفسها فحسب، بل ساعدتْ الحكومات أيضاً في فرض ضرائب على أعضائها، وكثيراً ما كانت حكومات العصور الوسطى تُفوّض مسؤوليات الضرائب إلى النقابات، كما هو الحال في زيورخ Zurich في القرنين الرابع عشر والخامس عشر، وبولندا، ومعظم الأراضي في ألمانيا والنمسا، واستبدلتْ بعض الأنظمة السياسية تحصيل ضرائب النقابات بهياكلها المالية الخاصة في أواخر العصور الوسطى وأوائل العصر الحديث، كما هو الحال في ستراسبورغ Strasbourg بفرنسا، إذْ أفسح تحصيل ضرائب النقابات المجال لإدارة مالية حضرية وذلك نحو عام 1400م، وفي أجزاء عديدة منْ أوروبا، استمرتْ النقابات في تحصيل الضرائب للحكومات، حتّى في المجتمعات المتطورة مالياً مثل شمالي هولندا، كانت نقابات صانعي الجعّة وحاملي الجعّة مسؤولة عن تحصيل ضرائب الإنتاج، وكان على نقابات الجزارين تحصيل الضرائب في أسواق الماشية، وفي جنوبي هولندا أدّتْ نقابات صانعي الجعّة وعمال النقل وتُجّار السلع المستعملة دوراً رئيساً في تحصيل ضرائب البلدية، كما كانت قروض النقابات للحكومة منتشرة على نطاق واسع بين القرنين الخامس عشر والسابع عشر، ولا سيَّما في انكلترا[67].

الأمر الثاني، باتَ جلياً في المُدن التي نالتْ حُرّيّات متفاوتة، إذْ اكتسب السكان، من الحِرَفيّين المَعنيين بهذا الشأن، حق تأسيس الجمعيات ووضع لوائحها الخاصة[68]. وفي هذا السياق لابُدّ منْ تسليط الضوء على ظاهرة واضحة أُشرتْ في نشأة المُدن وتطورّها، تمثلتْ بالتباين في مقدار ما حصلتْ عليه تلك المُدن منْ حرّيّات. فهناك عدد منَ المُدن لمْ تكتفِ بالحرّيّات العادية التي

حصلتْ عليها بقيّة المُدن، وإنّما استطاعتْ بفضل تضافر مختلف العناصر داخل المدينة أنْ تحصل على سلطة سياسية عظيمة الشأن، وأضحتْ هذه المُدن التي تُعرف باسم الكومونات Communes مُنتشرة في الغرب الأوروبّي خلال مطلع الألفية الأولى[69]، وهي عبارة عن تجمعات من النقابات الحِرَفيّة تُنظّم الشؤون الاجتماعية والاقتصادية لسكان الكومونة، وتُديرها ذاتياً وتُراقبها، وبذلك مَثّلتْ شكلًا منْ أشكال الإدارة الذاتية في المُدن، وامتلكتْ سلطات تشريعية لتطبيق قوانينها الخاصة، لتصبح بذلك وحدّة إنتاجية مكتفية بذاتها، وحكم ذاتي يُدير شؤونها[70].

أُشر أول ظهور للكومونة بإيطاليا، تحديداً في لومباردي Lombardy وتوسكاني Tuscany، في الوقت الذى كانت فيه السلطة السياسية في المُدن الإيطالية في أيدى الأساقفة الذين اعتمد عليهم أباطرة الامبراطورية المقدسة في توطيد نفوذ الإمبراطورية. ولكن حدث قرب نهاية القرن الحادي عشر أنْ أخذتْ العناصر الأساسية لسكان هذه المُدن تتبرم منْ حكم الأساقفة، فاتفق التُجّار، والصُنّاع، والنُبلاء، وغيرهم في بعض هذه المُدن، على تأليف اتحاد أو تحالف كومون Commune الغرض منه القضاء على نفوذ أسقف المدينة أو تحجيمه، وظهر عجز الأساقفة أمام ذلك التحالف (المسلح) بين مختلف العناصر التابعة لهم داخل المدينة وخارجها؛ فسلّموا لهم بمطالبهم، وسمحوا لهم مُجبرين بكل ما يطمعون فيه منْ نفوذ سياسي، وبذلك ظهرتْ هذه الكومونات في صورة قوّة سياسية في إيطاليا. وفي خِضَمّ النزاع بين البابوية والإمبراطورية، حاول الأباطرة إخضاع هذه الكومونات الناشئة في شمال إيطاليا، فاستماتتْ الكومونات بدورها في الدفاع عن حرّيّاتها واستقلالها؛ الأمر الذي أدى .في القرنين الثاني عشر والثالث عشر، إلى صراع طويل بين الأباطرة منْ جهة والكومونات الإيطالية منْ جهة أخرى، وفي النهاية خرجتْ الكومونات منْ هذا الصراع ظافرة، ممّا حقق لها استقلالاً سياسياً تاماً[71].

واللافتْ انّ بعض الباحثين شدّدوا على أنّ نقابات الحِرَف التي شكّلتْ جزءاً من الهيكل الإداري للمُدن[72]، في العصور الوسطى المتأخرة[73]، كانت مختلفة تماماً عن تلك التي ظهرتْ بشكل عابر في السجلات الوثائقية في القرنين الثاني عشر والثالث عشر. هذه النقابات السابقة، التي شُرعِنَتْ أحياناً بموجب مواثيق ملكية، كانت تُشكّل غالباً في معارضة للممارسات الاحتكارية أو التمييز المُتعمد منْ جانب الطبقات الحاكمة في المُدن. وبحلول أواخر القرنين الرابع عشر والخامس عشر، تغيرتْ تقريباً، وأضحتْ جزءاً لا يتجزأ منْ تفصيلات السلطات الحَضَرية،

وتركيز تلك السلطات في أيدي أوليغارشيات Oligarchies[74] تجارية لا يمكن المساس بها عملياً[75].

منْ جانب آخر، حَدَثَتْ في أواخر العصور الوسطى مجموعة من التطورات السياسية، والاقتصادية، والفكرية، تركتْ بالإجمال آثاراً مهمة على صعيد القارة الأوروبّية، وأدّتْ بانتقالها إلى مرحلة جديدة في تاريخها، وكان انحلال الإقطاع في مقدمة تلك التحولات، وفقدتْ مؤسسة الفروسية دورها بظهور الجيوش النظامية الدائمة[76]، وحاربتْ الملكيات القومية، التي ظهرتْ ونمتْ في إنكلترا وفرنسا، النزعة الانفصالية لدى الإقطاعيين الساعين للانفراد في مناطقهم، وبدأتْ المحاكم الملكية تحل محل المحاكم الإقطاعية، وأدّتْ الحروب الإقطاعية المستمرة إلى هلاك أعداد كبيرة من الإقطاعيين، منها حرب المائة عام[77]، وحرب الوردتين[78]، فضلاً عن الحروب الإقطاعية الأخرى التي مثلتْ أبرز الظواهر تكراراً خلال حقبة العصور الوسطى المتأخرة. وكان لظهور الجيوش النظامية، وازدياد دور المشاة، واختراع البارود، واستخدام المدافع والأسلحة النارية، الأثر الأكبر في التقليل منْ قيمة الاقطاع ومقاومته وتثبيت السلطة الملكية التي وجدتْ في الطبقة الوسطى حليفاً لها في صراعها ضد الإقطاعيين، وكانت هذه الطبقة قد توسعتْ وازدهرتْ اقتصادياتها، ونمتْ ثرواتها فغدتْ تمول خزينة الملك بالأموال، بالمقابل حاول الأخير توفير الظروف الملائمة لممارسة هذه الطبقة نشاطاتها الاقتصادية[79].

على هذا الأساس، غَدَتْ النقابات على جانب كبير من النفوذ السياسي، ولا سيَّما في المُدن الحرّة المستقلة، إذْ نجحتْ في السيطرة على أداء الحكومة، بعد سلسلة من الثورات التي شهدها تاريخ المُدن الأوروبية في القرنين الثالث عشر والرابع عشر. وقد نشب صراع بين نقابات التُجّار والنقابات الحِرَفية، لأنّ أعضاء نقابات التُجّار، الذين سيطروا في أول الأمر على المدينة، لمْ يرغبوا في التخلي عن سلطاتهم، أو في مشاركة النقابات المهنية بالسلطة، أمّا النقابات المهنية فإنها لمْ تتقبل فكرة تولي التُجّار وحدهم السلطة في المدينة، فأعلنتْ الثورات ضدهم، وانتهتْ تلك الثورات في آخر الأمر إلى أنْ يكون للنقابات المهنية نصيب في حكومة المدينة[80]، فضلاً عن مسألة اختيار العُمْدَة منْ بين أعضاء المجلس التشريعي ووجوب أنْ يكون عضواً في النقابات الحِرَفية، وهذا ما جَرَتْ عليه العادة في اختيار عُمْدَة لندن[81].

2. الدورالاجتماعي للنقابات:

وبصفتها منظمات تجارية، واجتماعية، أو كيانات تنظيمية هامة، انتشرتْ بكثرة في جميع أنحاء أوروبّا بين القرنين الحادي عشر والسادس عشر، وتمحور جزء كبير من القوى العاملة الماهرة في

مُدن العصور الوسطى حول تنظيم النقابات، التي وفّرتْ بدورها وظائف اقتصادية، وتعليمية، واجتماعية، ودينية[82]، وذلك لما تمتعتْ به منْ صلاحيات وسلطات شبه حكومية، منحها امكانية تحديد الأسعار ومعايير الجودة، إلى جانب تحملها جزءاً منْ مسؤولية تقديم بعض الخدمات للفقراء والمُحتاجين[83]، فضلاً عن توفير التدريب للعمال، وتوفير فرص العمل، وتقييد المنافسة بالاحتكار، وتنظيم أسعار السلع، ووضع معايير لجودتها، والتأثير على الحكومات المحلية، وفضلاً عن الدور الاقتصادي، كان للنقابات دور ووظائف اجتماعية أبرزها توفير الرعاية المناسبة لعائلات أعضاء النقابات، وتشجيع الحياة الدينية[84].

اشترك أعضاء النقابة جميعاً في إحياء الأعياد والحفلات الخاصة بهم، وقدّمتْ النقابة لأعضائها خدمات اجتماعية منوعة[85]، إذْ ساعد أعضاؤها بعضهم بعضاً بطرق عدّة، فإذا تعرض أحدهم لأي مكروه، كالسجن في مدينة أخرى، كان منْ واجب مسؤولي النقابة مساعدته بكل ما في وسعهم، ويتحمل زملاؤه الأعضاء النفقات، وجَرَتْ العادة على أنْ يعودوه عندما يكون مريضاً، ومساعدته عندما يكون فقيراً، حيث إذا ابتلي أي فرد منْ أفراد مهنة ما بالفقر، سواء بسبب كبر السن أو عدم المقدرة على العمل، وليس لديه ما يعيل به نفسه، وكان حَسن السُمعة، يُعطى أسبوعياً من الصندوق سبع بنسات لإعالته، وبعد وفاته يشترك الأعضاء الآخرون في تشييعه وتقديم المساعدات لزوجته وأولاده، وإذا كانت زوجته حسنة السمعة، تُعطى أسبوعياً سبع بنسات لإعالتها من الصندوق المذكور، ما دامت حسنة السلوك[86].

منْ جانب آخر، باتتْ مظاهر الترف واضحة على رئيس وأعضاء النقابة، إذْ يصور لنا أحد الباحثين الانكليز حال أعضاء النقابات الخمسة في لندن على أنّهم "**يرتدون ملابس فاخرة ومبهرجة لبيان مكانتهم الاجتماعية، كما استمتعتْ نساؤهم بمخاطبتهنّ بكلمة سيدتي، وقيادة الموكب في الكنيسة**"[87].

وفي سياق آخر، لوحظ في منتصف القرن الثالث عشر انّ مجتمع العصور الوسطى المتأخرة طوّر مجموعة متنوعة من الوسائل غير الرسمية، القائمة على العدالة الطبيعية والحس السليم، لتسوية النزاعات منْ دون اللجوء إلى العنف أو التقاضي، وذلك منْ خلال منح الأعضاء فرصةً للمثول أمام مسؤولي النقابة قبل التقاضي ضد بعضهم، إذْ يسعى ممثلو الأطراف المتنازعة إلى التفاوض على اتفاق مقبول نيابةً عنهم، منْ خلال الخضوع الرسمي للتحكيم وتحديد طرف ثالث، غالباً ما يكون نبيلاً كبيراً أو قاضياً. لذلك كانت أغلب القضايا والمنازعات تُحل ودياً، أو تكون محسومة إذا ما رُفِعَتْ للمحاكم الإقطاعية أو الملكية، كون القضاة الملكيين

لا يستطيعون النظر في ظروف النزاع إلّا بقدر ما يتعلق بالقضايا القانونية المعروضة أمامهم، الأمر الذي أدّى إلى إعادة إرساء الروابط الاجتماعية بين المتنازعين. وبحلول عام 1248م، أُشر هذا التطوّر الاجتماعي في العديد منْ مُدن انكلترا[88].

خامساً: مثالب النقابات ومساوئها:

على الرغم منْ تحقيق النقابات فوائد عديدة لأعضائها من النواحي الاقتصادية والاجتماعية، كان لها منْ جهة ثانية بعض المثالب، فازدياد نفوذ النقابات وسلطانها أدى بها فيما بعد إلى التعسف في استخدام ذلك النفوذ والسلطان، فلقد لجأتْ إلى حماية أعضائها من المنافسة عن طريق تحديد عدد الصبيان الذين يُقبَلون لتعلم الحِرفة منْ جهة، وعن طريق مطالبة السلطة الحاكمة في المدينة بفرض ضرائب على البضائع المستوردة منْ جهة ثانية. وفيما بعد غدا من الصعب على العامل المهني أنْ يدخل في دائرة النقابة، فأصبح يتسلم المواد الخام اللازمة لعمله منْ رئيس النقابة ليصنعها في منزله، بعد أنْ كان يعمل في منزل مُعلم المهنة، وفي هذه الحالة أصبح العامل أكثر تعرضاً للبطالة. إثر ذلك، حاول عدد من العمال المهنيين أنْ يؤلفوا لأنفسهم نقابات خاصة للوقوف بوجه المُعلمين، غير أنّ الأخيرين أحبطوا جهود العمال الأحرار بفضل ما نالوه دائماً منْ مساعدة حكومة المدينة[89].

منْ جانب آخر، باتَ ضرورياً النظر بشكل منفصل إلى نوعي النقابات اللذين تمّ وصفهما؛ فرغم خصائصهما المشتركة، كانت اختلافاتهما أكثر منْ أوجه التشابه، إذْ أثّر ذلك على الإنتاج والبيع، وعلى المنتجين والبائعين. إذْ كان نظام النقابات في الحِرف الصغيرة ضامناً وضابطاً للإنتاج والبيع في آن واحد، فسعى إلى تأمين وحماية المستهلك من الغش والتزوير والخداع، وإضفاء طابع التشطيب، والمتانة، والكمال النسبي على السلع، ممّا منحها طابعاً شخصياً وفنياً كذلك، للحفاظ على أرباح المُصَنّع، الذي كان هو التاجر أيضاً، ضمن حدود معقولة. منْ ناحية أخرى، لمْ يتعامل المُصَنّع إلّا بكميات صغيرة، واكتفى بقاعدة عملاء محدودة للغاية، ولمْ يستهدف أي شيء يتجاوز السوق المحلية منْ دون فرصة كبيرة لتحقيق ثروة أو الإفلاس. وهكذا، لمْ يكن للإنتاج سوى قوّة ضئيلة، غير مرنة[90].

أخذتْ النقابة تدخل مرحلة الانحلال والتدهور منذُ منتصف القرن الرابع عشر الميلادي، ولا سيَّما في فرنسا، وايطاليا، وإنكلترا، والمانيا. فمع ظهور ما يُعرف بالورشة، واتساع السوق القومية، وزيادة الإنتاج، لمْ يعد بوسع الإنتاج الحِرَفي سد حاجات البلاد، وزالتْ المساواة بين أعضاء النقابة نفسها، وبين النقابات الغنية والفقيرة، حتّى أنّ لقب المُعلم أصبح وراثياً، ولمْ يعد

بإمكان المساعد الانتقال إلى مرتبة أعلى، بل تحول إلى أجير لدى صاحب الحانوت، وظهر صراع شديد داخل النقابات بين المساعدين والمُعلمين. وبصورة عامة شهدتْ المُدن الأوروبّية خلال تطورها ثلاثة أنماط من الصراع، ففي المرحلة الأولى ناضلتْ المدينة للتحرر من السيطرة الإقطاعية، وفي المرحلة التالية دبّ الصراع بين النقابات والأشراف المحليين الذين كانوا يرفضون إشراك النقابات في إدارة المدينة، وفي المرحلة الثالثة كان الصراع بين الفئات الفقيرة منْ جهة وزعامات النقابات والنقابات المتخصصة منْ جهة ثانية[91].

وكان لتمسك النقابة بأدوات العمل التقليدية، ومحاربة التقنية الجديدة، قد جعل منها عقبة أمام التطور التقني، وإذا كان نظام النقابات قد حرص على المحافظة على النوعية الجيدة للسلعة، كان لذلك النظام منْ جهة أخرى أثر واضح في عرقلة التقدم الصناعي وتأخير تطوره، لأنّ كل نقابة اشترطتْ على المشتغلين بالصنعة عدم استعمال آلة أو وسيلة جديدة لا تقرّها النقابة، وهذا ما قتل روح الابتكار والتجديد[92]، و"**قيّد حرّية التصرف بالاختراع، الذي عُدّ انتهاكاً للتقاليد السليمة؛ وعُدّ الشروع في ابتكار أي شيء جديد أمراً خطيراً مُنافياً للضوابط**"[93].

إثر ذلك، اضطّر المبدعون إلى العمل خارج دائرة اختصاص النقابات، فمثلاً كانت الطريقة المألوفة في القرن الثاني عشر في تبييض القماش هي وضعه في الماء، ثمّ الضغط عليه بألواح عريضة من الخشب، وفي أواخر القرن الثاني عشر خطر لأحد الأشخاص أنّ قوّة دفع الماء تستطيع أنْ تؤدي تلك العملية بنجاح، وترتب على ذلك ظهور مغاسل التبييض، لكن تلك المغاسل أُقيمتْ خارج المدن بعيداً عن حدود اختصاص النقابات، وفي أرض يملكها سيد أو نبيل قوي لا تجرؤ النقابات على رفض قبول ما ينتج منْ مغاسله. ولربّما يُفسر لنا ذلك بدوره لماذا نما قدر كبير منْ صناعة الصوف المتطورة بإنكلترا، في أواخر العصور الوسطى، في الأرياف بعيداً عن دائرة سلطة النقابات في المدن[94].

الخاتمة:

- انّ نظرية جديدة في أصل ونشأة النقابات، ترفع هذه المؤسسة الاقتصادية إلى آسيوية النشوء وعالمية الانتشار، بعد ما أُشر أول وجود لها في حضارة بلاد ما بين النهرين، ولمّا كانت الهيمنة الاقتصادية والتوجيه للبلاط الملكي، الذي أدى إلى احتكار البلاط لجميع الحرف والمهارات المتخصصة، فإننا أمام ظهور اشتراكية مبكرة كان لها الأثر الأكبر في نشوء

النقابات، لضمان توجيه الاقتصاد بالشكل الذي تراه الدولة. بعد ذلك انتقلتْ هذه النقابات بمفاهيمها إلى أوروبّا بسبب الاحتكاك الحضاري.

- الحروب والغزوات البربرية، وسوء الطرقات، وارتفاع المكوس وانعدام الأمن، وانتشار النظام الاقطاعي، وتدخل الكنيسة في النشاط التجاري، أضرّ ذلك كلُّه بنشاط التجارة الذي تراجع بصورة كبيرة في بدايات وأواسط العصور الوسطى الأوروبّية، إذْ أدّى ذلك إلى نوع من الكساد الاقتصادي، انْ صحّ التعبير، الذي أثّر سلباً على الانتاج، وأدى إلى زوال بعض المهن، والعزوف عن الحرف اليدوية التي لا تؤمّن القوت اليومي لمُمتَهِنَها.
- يمكن ارجاع سبب اختفاء أو أفول نجم الكيان الاقتصادي المتمثل بالنقابات المهنية في بداية العصور الوسطى إلى تضافر عوامل عدّة أدّتْ إلى تراجع أهميتها وتأثيرها، ومنْ ثمّ تقوقع المجتمع الأوروبّي في أنماط جديدة للحياة الاقتصادية والاجتماعية لمْ تكن النقابات جزءاً منها.
- أدّتْ النقابات أدواراً ايجابية في الحفاظ على المنتجات الحِرَفيّة من المنافسة الخارجية، كما أضحتْ مدرسة تضم خبرات متراكمة لأعضائها، وكان لها دور هام في تعبئة سكان المُدن ضد الإقطاعيين والحكام من الأشراف المحليين.
- اهتمتْ النقابات بجانب التكافل الاجتماعي، وأدّتْ دوراً بارزً وفعالاً في هذا المجال.
- عُدّ نظام النقابات ضامناً وضابطاً للإنتاج والبيع في آنٍ واحد، سعى إلى تأمين حق الحِرَفّيّين والتُجّار وحماية المستهلك من الغش والتزوير والخداع.
- بالمقابل تمثلتْ أبرز مساوئ النقابات في العصور الوسطى في تقييد حرية الابتكار والتجديد، وجعل مرتبة المُعلم حِكراً وراثياً أغلق المجال أمام معظم أفراد المجتمع في بلوغ هذه المرتبة، ووقف ضد الإفادة من التطور التقني في وسائل الإنتاج في الصناعات والحِرف.

الهوامش:

(1) Leopold Wagner, Names and Their Meaning, London, 1891, p. 218; World-Literature: The Journal of the Reading Guild and kindred Societies, and Supplement to IGDRASIL., Edited by: William Marwick, Vol.1, No.1, London, 1891, p. 8.

(2) الموسوعة العربية العالمية، ط2، العبيكان للنشر، الرياض، 1999، ج15، ص456.

(3) William Bosshardt and Jane S. Lopus, Business in the Middle Ages: What Was the Role of Guilds? in: The Economics of World History, National Council for the Social Studies,

Eisenhower Academy, April 2013, p. 64; Wolfgang Fries, Philosophy of Life, Translatoy: Diana Pengitore, Norderstedt, 2022, p. 627.

(4) The Oxford English Dictionary, Oxford University Press, 1970, p. 403.

(5) Quoted in: P. Meadows, The English Nation: Industrial and Social History, G. Bell & Sons LTD., London, 1913, p. 27.

(6)Quoted in: Heather Swanson, The Illusion of Economic Structure: Craft Guilds in Late Medieval English Towns, Past & Present, Oxford University Press, No. 121, 1988, p. 30.

(7) Georges Renard, Guilds in the Middle ages, Translated by: Dorothy Terry, G. Bell & Sons, LTD., London, 1918, pp. 1-2.

(8) World-Literature: The Journal ..., Op. Cit., p.8.

(9) Quoted in: The Baltimore Underwriter: A Weekly Journal Devoted to the Interests of Insurance in all its Branches, Vol. XVI, No. 3, Bombaugh & Ransom Publishers and Proprietors, July-December, Baltimor, 1876, p. 182.

(10) I bid, pp.182-183.

(11) Quoted in: Georges Renard, Op. Cit., p. 2.

(12) Chester G. Starr, A History of the Ancient World, Fourth Edition, Oxford University Press, 1991, p. 42.

(13) Bill Mckelvery, Organizational Systematics: Taxonomy Evolution, Classification, University of California Press, California, 1982, p. 333.

(14) P. R. Moorey, Ancient Mesopotamian Materials and Industries: The Archaeological Evidence, Winona Lake, Indiana, 1999, p. 15.

(15) S. David Young, The Rule of Experts: Occupational Liscencing in America, Washington, D.C., 2001, p. 9.

(16) P. R. Moorey, Op. Cit., p. 16.

(17) تُعَرّف الاشتراكية، في دائرة المعارف البريطانية، بأنّها: "**تلك السياسة أو النظرية التي تهدف إلى تحقيق أفضل للثروة**"، ويكون ذلك في الغالب من خلال وضع المهم من الصناعات والخدمات العامة في الملكية العامة تحت ادارة الدولة، بحيث يجب أنْ يُدار النشاط الاقتصادي بغرض خدمة حاجات المجتمع، لا لتحقيق مكاسب للأفراد. للمزيد يُنظر: أ. م. جود، النظرية السياسية الحديثة، تر: عبد الرحمن صدقي أبو طالب، مر: علي أدهم، وكالة الصحافة العربية- ناشرون، الجيزة، 2021، ص 64-65.

(18) نعيم فرح، الحضارة الأوروبّية في العصور الوسطى، ط2، جامعة دمشق، دمشق، 1999، ص104.

(19) الطرق الرومانية: تُعد أعظم ما شُيّد من طرق في العصور القديمة، إذْ وضع الرومان نظاماً للطرق أتاح شبكة مواصلات برية تمتد في كل أنحاء الإمبراطورية الرومانية. وقد امتدّتْ هذه الشبكة من بريطانيا غرباً، حتّى ضفتي دجلة والفرات شرقاً، فضلاً عن تشييد الطرق في شمال إفريقيا. وشُيّدتْ أغلب الطرق لأغراض عسكرية بحتة، لتيسير الحركة السريعة للجنود، وساعد ذلك على فتح الأقاليم الرومانية وحكمها، غير أن نظام الطرق الرومانية مكن المسافرين العاديين –لا سيَّما التجار- من حرّية التجوال، ونقل بضائعهم بسهولة. اتصفتْ الطرق الرومانية باستقامتها، وكانت تمر فوق الجبال وليس حولها، كما شهدتْ صلابة الأساسات، إذْ استخدم المهندسون الرومان نوعا من الرماد البركاني والقير.

وقد أُشر تعبيد أول طريق روماني في إيطاليا عام ٣١٢ ق.م، منْ لدُنْ أحد ساسة الرومان، يدعى أبيوس كلودياس سيكس. يُنظر: الموسوعة العربية العالمية، المصدر السابق، ص590.

(20) هنري بيرين، تاريخ أوربّا في العصور الوسطى: الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ترجمة وتحقيق: عطية القوصي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1996، ص89-90.

(21) Georges Renard, Op. Cit., p. 2.

(22) حاربتْ الكنيسة المسيحية وحرّمتْ أكل الربا الذي نهى عنه كتاب الأنجيل والسيد المسيح (عليه السلام). يُنظر: ناطق عزيز شناوه الساعدي، سياسة الملك ادوارد الأول تجاه يهود انكلترا حتّى عام 1290م، مجلة كلية التربية الأساسية، الجامعة المستنصرية، مجلد 31، العدد 129، 2025، ص373.

(23) لما كانت الكنيسة المسيحيّة تحرّم التعامل بالربا، فإنَّ اتساع نطاق النشاط التجاري وتعدد مغريات الأرباح المالية جعل من الممكن التهرب من تعاليم الكنيسة الخاصة بتحريم الفوائد المالية؛ كأن يتعهد المقترض بدفع ألف فلورين ذهب في وقت محدد من دون فائدة، ولكنه لا يتسلّم من المقرض فعلاً إلا تسعمائة فلورين ذهباً، وبذلك تكون فائدة القرض مائة فلورين ذهباً لمْ تدوّن في العقد. وعلى هذه الطريقة، استطاع الإيطاليون أنْ يعملوا بالصيرفة ليحلوا محل اليهود، سيَّما بعد أنْ أخذ الناس يفرقون بين نسبة الفائدة المعتدلة والربا الفاحش. يُنظر: مجموعة باحثين، نقد الحضارة الغربية: أوروبّا العصور الوسطى (تاريخ- سياسة- اجتماع)، المركز الاسلامي للدراسات الاستراتيجية- العتبة العباسية المقدسة، كربلاء، 2024، ج13، ص 496.

(24) مجموعة باحثين، نقد الحضارة الغربية، المصدر السابق، ص 498-499.

(25) نعيم فرح، المصدر السابق، ص116.

(26) مجموعة باحثين، نقد الحضارة الغربية، المصدر السابق، ص 479-480.

(27) مفردها كونت Count، وكونتيسا Contessa للنساء، وهو لقب نبيل ذو منصب أو مكانة اجتماعية مرموقة في أوروبّا العصور الوسطى، يعادل لقب إيرل Earl في انكلترا، ويحل في المرتبة الثالثة في سلم الالقاب الخمسة لطبقة النبلاء، إذْ يحل بعد مرتبة الدوق Duke، والماركيز Marquis، وبعده تأتي مرتبتا الفيكونت Viscount، والبارون Baron. يُنظر:
Herbert Norris, Medieval Costume and Fashion, New York, 1999, p. 290.

(28) إدوار بروي، تاريخ الحضارات العام: القرون الوسطى، ط2، تر: يوسف داغر وفريد داغر، منشورات عويدات، بيروت- باريس، 1986، ج3، ص 306.

(29) مجموعة باحثين، نقد الحضارة الغربية، المصدر السابق، ص 479-480.

(30) إدوار بروي، المصدر السابق، ص306.

(31) نعيم فرح، المصدر السابق، ص117.

(32) Georges Renard, Op. Cit., p. 4.

(33) نعيم فرح، المصدر السابق، ص116.

(34) Georges Renard, Op. Cit., p. 4.

(35) سعيد عبد الفتاح عاشور ومحمد أنيس، النهضات الأوربية في العصور الوسطى وبداية الحديثة، ط2، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، 1960، ص243.

(36) كل اثني عشر بنساً يعادل شلناً، وكل عشرين شلناً يعادل جنيهاً. يُنظر: ناطق عزيز شناوه الساعدي، مستعمرة فرجينيا ودورها السياسي والاقتصادي (1607-1776)، دار أمل الجديدة، دمشق، 2017، ص 121.

(37) سعيد عبد الفتاح عاشور، أوربّا العصور الوسطى: النهضات والحضارة والنظم، ط10، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، 1986، ج10، ص 310-311.

(38) جفري برون، تاريخ أوربّا الجديد، تر: علي المزروقي، الأهلية للطباعة والنشر، عمّان، 2006، ص135.

(39) شكلّتْ فئة الأقنان القسم الأكبر منْ طبقة الفلاحين في أوروبّا الغربية، في المرحلة المتوسطة من العصور الوسطى، والقن فلاح يعيش على قطعة من الأرض يمنحه إياها سيد إقطاعي يمتلك الأرض، وكان القن مرتبطاً بالأرض، كما كانت الأرض مرتبطة به، فهو لا يستطيع تركها إلّا بالهروب منها أو بشراء حريته بالمال إذا وافق السيد. للمزيد يُنظر: مفيد الزيدي، موسوعة تاريخ أوروبّا الحديث والمعاصر: تاريخ أوروبّا في العصور الوسطى (476-1500)م، ط3، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمّان، 2009، ج1، ص151-154.

(40) نقلاً عن: جفري برون، المصدر السابق، ص136.

(41) Georges Renard, Op. Cit., p. 2.

(42) جفري برون، المصدر السابق، ص136.

(43) Quoted in: Sheilagh Ogilvie, Op. Cit., p. 12.

(44) P. Meadows, The English Nation, Op. Cit., p. 27.

(45) Sheilagh Ogilvie, The Economics of Guilds, The Journal of Economic, Vol. 28, No. 4, 2014, pp. 182.

(46) Maurice P. Gaffney, The Irish monthly, Vol. 78, No. 923, May. 1950, p. 209.

(47) P. Meadows, The English Nation, Op. Cit., p. 27.

(48) I bid, p. 28.

(49) William Bosshardt and Jane S. Lopus, Op. Cit., p. 65.

(50) Quoted in: P. Meadows, The English Nation, Op. Cit., pp. 29-30.

(51) أستاذْ (أسطاذْ): كلمة فارسية معناها معلم، عُرّبَتْ إلى أستاذْ بمعنى معلم الثقافة، وأسطى بمعنى معلم الحِرَف. يُنظر: نعيم فرح، المصدر السابق، ص133.

(52) William Bosshardt and Jane S. Lopus, Op. Cit., p. 65.

(53) Georges Renard, Op. Cit., p. 10.

(54) I bid, pp. 9-10.

(55) I bid, p. 7;

- جفري برون، المصدر السابق، ص136.

(56) المُياومة: شكل منْ أشكال العمل المؤقت الذي يُعين فيه العامل ويُدفع أجرهُ في كل مرّة مع عدم وجود عقد يلزم توافر المزيد من العمل في المستقبل. ويُسمى هذا العامل مُياوماً. يُنظر: منير البعلبكي ورمزي البعلبكي، المورد الحديث: قاموس انكليزي عربي، ط1، دار العلم للملايين، بيروت، 2008، ص315.

(57) William Bosshardt and Jane S. Lopus, Op. Cit., p. 65.

(58) لكي يصبح معلماً، كان على الحرفي الماهر في كثير من الأحيان أنْ يُنتج "**تحفة فنية**" لإظهار مهارته في حرفته، وإذا قبل أعضاء النقابة التحفة الفنية، يصبح بإمكانهم التصويت لقبول الحرفي أستاذاً. كان شرفاً أنْ يكون المرء أستاذاً، ويتم اختيار بعضهم ليكونوا مفتشين أو مراقبين لضمان جودة منتجات أعضاء النقابة الآخرين. ينظر:

- William Bosshardt and Jane S. Lopus, Op. Cit., p. 65.

(59) نعيم فرح، المصدر السابق، ص132-134.

(60) P. Meadows, The English Nation, Op. Cit., p. 33.

(61) Quoted in: P. Meadows, London History from the Earliest Times to 1800, London: B. Bell and Sons, Ltd, 1914, pp. 44-45.

(62) Georges Renard, Op. Cit., pp. 2-3.

(63) Sheilagh Ogilvie, Op. Cit., pp. 54-55.

(64) ثامن ملوك انكلترا بعد الفتح النورماندي عام 1066م- إذا ما استثنينا الشهور الست منْ حكم الامبراطورة ماتيلدا Mathilde، وخامس أبناء الملك هنري الثاني، ولد عام 1166م، وتوّج خلفاً لأخيه الملك ريتشارد قلب الأسد. حكم انكلترا للأعوام (1199-1216)م. ينظر: محمد حليم سالم، جون الأول ودوره في العلاقات الانكليزية الفرنسية حتى عام 1216م، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة واسط، 2016.

(65) عند معادلة هذه المبالغ في القوّة الشرائية لعام 2016م، في مدينة لندن، فانّ الـ (20) جنيهاً استرلينياً تُقدر بنحو أكثر منْ (17,000) جنيه إسترليني في عام 2016. ينظر:

- Sheilagh Ogilvie, Op. Cit., p. 55.

(66) I bid, p. 55.

(67) I bid, pp. 56-59.

(68) Georges Renard, Op. Cit., p. 3.

(69) جفري برون، المصدر السابق، ص135.

(70) أشرف منصور، الليبرالية الجديدة: جذورها الفكرية وأبعادها التاريخية، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008، ص 230.

(71) سعيد عبد الفتاح عاشور، المصدر السابق، 312.

(72) Heather Swanson, Op. Cit., p. 31; Sheilagh Ogilvie, Op. Cit., p.59.

(73) يُقصد بـ "**العصور الوسطى المتأخرة**" المُدّة المُمتدة منْ سنة 1350م إلى أوائل القرن السادس عشر. يُنظر:

- Heather Swanson, Op. Cit., p. 29.

(74) الأوليغارشية Oligarchy: مصطلح يطلق على حكم الأقلية الذي تمارس فيه مجموعة صغيرة من الناس السيطرة على بلد، أو بلدة، أو منظمة، أو مؤسسة؛ بتعبير أدق، هي شكل من أشكال الحكم، تكون السلطة السياسية محصورة بيد فئة صغيرة من المجتمع، تتميز بالمال، أو النسب، أو السلطة العسكرية. يُنظر:

Linda Hill, Himalayan Kingdoms, Publifye As, 2025, p. 35.

(75) Heather Swanson, Op. Cit., p. 31.

([76]) ناطق عزيز شناوه الساعدي، ادوارد الثالث وسياسته الداخلية في انكلترا 1327-1377، اطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2021، ص234.

(77) حرب المائة (1337- 1453)م بين فرنسا وإنكلترا.

(78) حرب الوردتين (1455 - 1485)م بين آل لانكستر وآل يورك في إنكلترا.

(79) جفري برون، المصدر السابق، ص134-136؛ ناطق عزيز شناوه الساعدي، ادوارد الثالث...، المصدر السابق، ص234-235.

(80) نعيم فرح، المصدر السابق، ص134-135.

(81) الموسوعة العربية العالمية، المصدر السابق، ص455.

(82) William Bosshardt and Jane S. Lopus, Op. Cit., p. 64.
(83) S. David Young, Op. Cit., p. 9.
(84) William Bosshardt and Jane S. Lopus, Op. Cit., p. 65.
(85) نعيم فرح، المصدر السابق، ص134.
(86) P. Meadows, The English Nation, Op. Cit., pp. 30-33.
(87) Quoted in: Rosemary Horrox and W. Mark Ormrod, A Social History of England 1200–1500, Cambridge University Press, 2006, pp. 71-72.
(88) I bid, p. 108.
(89) نعيم فرح، المصدر السابق، ص135.
(90) Georges Renard, Op. Cit., p. 68.
(91) جفري برون، المصدر السابق، ص137.
(92) نعيم فرح، المصدر السابق، ص135؛ جفري برون، المصدر السابق، ص137.
(93)Quoted in: Georges Renard, Op. Cit., p. 69.
(94) نعيم فرح، المصدر السابق، ص 135-136.

قائمة المصادر:

1. أ. م. جود، النظرية السياسية الحديثة، تر: عبد الرحمن صدقي أبو طالب، مر: علي أدهم، وكالة الصحافة العربية- ناشرون، الجيزة، 2021.
2. إدوار بروي، تاريخ الحضارات العام: القرون الوسطى، ط2، تر: يوسف داغر وفريد داغر، منشورات عويدات، بيروت- باريس، 1986، ج3.
3. أشرف منصور، الليبرالية الجديدة: جذورها الفكرية وأبعادها التاريخية، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008.
4. جفري برون، تاريخ اوربّا الجديد، تر: علي المزروقي، الأهلية للطباعة والنشر، عمّان، 2006.
5. سعيد عبد الفتاح عاشور ومحمد أنيس، النهضات الأوربية في العصور الوسطى وبداية الحديثة، ط2، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، 1960.
6. سعيد عبد الفتاح عاشور، اوربا العصور الوسطى: النهضات والحضارة والنظم، ط10، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، 1986، ج10.
7. مجموعة باحثين، نقد الحضارة الغربية: أوروبّا العصور الوسطى (تاريخ- سياسة- اجتماع)، المركز الاسلامي للدراسات الاستراتيجية- العتبة العباسية المقدسة، كربلاء، 2024، ج13.
8. محمد حليم سالم، جون الأول ودوره في العلاقات الانكليزية الفرنسية حتى عام 1216م، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة واسط، 2016.
9. مفيد الزيدي، موسوعة تاريخ أوروبّا الحديث والمعاصر: تاريخ أوروبّا في العصور الوسطى (476-1500)م، ط3، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمّان، 2009، ج1.

10. منير البعلبكي ورمزي البعلبكي، المورد الحديث: قاموس انكليزي عربي، ط1، دار العلم للملايين، بيروت، 2008.
11. الموسوعة العربية العالمية، ط2، العبيكان للنشر، الرياض، 1999، ج15.
12. ناطق عزيز شناوه الساعدي، ادوارد الثالث وسياسته الداخلية في انكلترا 1327-1377، اطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2021.
13. ـــــــــــــــــــــــ، سياسة الملك ادوارد الأول تجاه يهود انكلترا حتّى عام 1290م، مجلة كلية التربية الأساسية، الجامعة المستنصرية، مجلد 31، العدد 129، 2025.
14. ـــــــــــــــــــــــ، مستعمرة فرجينيا ودورها السياسي والاقتصادي (1607-1776)، دار أمل الجديدة، دمشق، 2017.
15. نعيم فرح، الحضارة الأوروبّية في العصور الوسطى، ط2، جامعة دمشق، دمشق، 1999.
16. هنري بيرين، تاريخ أوربّا في العصور الوسطى: الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ترجمة وتحقيق: عطية القوصي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1996.

Souree:

1. A group of researchers, Critique of Western Civilization: Medieval Europe (History, Politics, and Sociology), Islamic Center for Strategic Studies, Al-Abbas's Holy Shrine, Karbala, 2024, vol. 13.
2. A. M. Good, Modern Political Theory, trans. Abd al-Rahman Sidqi Abu Talib, ed. Ali Adham, Arab Press Agency - Publishers, Giza, 2021.
3. Ashraf Mansour, Neoliberalism: Its Intellectual Roots and Historical Dimensions, Roya Publishing and Distribution, Cairo, 2008
4. Bill Mckelvery, Organizational Systematics: Taxonomy Evolution, Classification, University of California Press, California, 1982.
5. Chester G. Starr, A History of the Ancient World, Fourth Edition, Oxford University Press, 1991.
6. Edouard Broué, General History of Civilizations: The Middle Ages, 2nd ed., translated by Youssef Dagher and Farid Dagher, Awidat Publications, Beirut-Paris, 1986, vol. 3.
7. Georges Renard, Guilds in the Middle ages, Translated by: Dorothy Terry, G. Bell & Sons, LTD., London, 1918.
8. Heather Swanson, The Illusion of Economic Structure: Craft Guilds in Late Medieval English Towns, Past & Present, Oxford University Press, No. 121, Nov., 1988.

9. Henri Perrin, History of Europe in the Middle Ages: Economic and Social Life, translated and edited by Attia al-Qawsi, Egyptian General Book Authority, 1996.
10. Herbert Norris, Medieval Costume and Fashion, New York, 1999.
11. Jeffrey Brown, The New History of Europe, trans. Ali Al-Mazrouqi, Al-Ahliya for Printing and Publishing, Amman, 2006.
12. Leopold Wagner, Names and Their Meaning, London, 1891.
13. Linda Hill, Himalayan Kingdoms, Publifye As, 2025.
14. Maurice P. Gaffney, The Irish monthly, Vol. 78, No. 923, May. 1950.
15. Mufid al-Zaidi, Encyclopedia of Modern and Contemporary European History: History of Europe in the Middle Ages (476-1500 AD), 3rd ed., Osama Publishing and Distribution House, Amman, 2009, Vol. 1.
16. Muhammad Halim Salem, John I and his role in Anglo-French relations until 1216 AD, unpublished MA thesis, College of Education for Human Sciences, University of Wasit, 2016
17. Munir Al-Baalbaki and Ramzi Al-Baalbaki, Al-Mawrid Al-Hadith: An English-Arabic Dictionary, 1st ed., Dar Al-Ilm Lil-Malayin, Beirut, 2008.
18. Naim Farah, European Civilization in the Middle Ages, 2nd ed., Damascus University, Damascus, 1999.
19. Natiq Aziz Shanawa Al-Saadi, Edward III and his Domestic Policy in England 1327-1377, Unpublished PhD Thesis, College of Education, Al-Mustansiriya University, 2021.
20. ----------, King Edward I's Policy Towards the Jews of England Until 1290 AD, Journal of the College of Basic Education, Al-Mustansiriya University, Volume 31, Issue 129, 2025.
21. ----------, The Virginia Colony and Its Political and Economic Role (1607-1776), Dar Amal al-Jadida, Damascus, 2017.
22. P. Meadows, London History from the Earliest Times to 1800, London: B. Bell and Sons, Ltd, 1914.
23. ----------, The English Nation: Industrial and Social History, G. Bell & Sons LTD., London, 1913.
24. P. R. Moorey, Ancient Mesopotamian Materials and Industries: The Archaeological Evidence, Winona Lake, Indiana, 1999.

25. Rosemary Horrox and W. Mark Ormrod, A Social History of England 1200–1500, Cambridge University Press, 2006.
26. S. David Young, The Rule of Experts: Occupational Liscencing in America, Washington, D.C., 2001.
27. Saeed Abdel Fattah Ashour and Muhammad Anis, The European Renaissance in the Middle Ages and the Early Modern Ages, 2nd ed., Al-Bayan Al-Arabi Committee Press, Cairo, 1960.
28. Saeed Abdel Fattah Ashour, Medieval Europe: Renaissances, Civilization, and Systems, 10th ed., Anglo-Egyptian Library, Cairo, 1986, vol. 10.
29. Sheilagh Ogilvie, The Economics of Guilds, The Journal of Economic, Vol. 28, No. 4, 2014.
30. The Baltimore Underwriter: A Weekly Journal Devoted to the Interests of Insurance in all its Branches, Vol. XVI, No. 3, Bombaugh & Ransom Publishers and Proprietors, July-December, Baltimor, 1876.
31. The Oxford English Dictionary, Oxford University Press, 1970.
32. The Universal Arabic Encyclopedia, 2nd ed., Al-Obeikan Publishing, Riyadh, 1999, Vol. 15.
33. William Bosshardt and Jane S. Lopus, Business in the Middle Ages: What Was the Role of Guilds? In: The Economics of World History, National Council for the Social Studies, Eisenhower Academy, April 2013.
34. Wolfgang Fries, Philosophy of Life, Translatoy: Diana Pengitore, Norderstedt, 2022.
35. World-Literature: The Journal of the Reading Guild and kindred Societies, and Supplement to IGDRASIL., Edited by: William Marwick, Vol.1, No.1, London, 1891.

Guilds: Their origins and expansion in medieval Europe (476-1500 AD)

Dr. Natiq Aziz Shanawa Al-Saedi

College of Basic Education

Al-Mustansiriyah University

natiqaziz@uomustansiriyah.edu.iq

Keywords: Europe. Middle Ages, Guilds

Summary:

Research traces the origins of guilds, and the reasons for their decline at the beginning of the period known as the European Middle Ages (476-1500 AD), which witnessed the Germanic invasions of the Roman Empire. It then explored the reasons for the resurgence of guilds, which coincided with the emergence of cities in medieval Europe. Gradually, Europe saw a growth in its economic system, which paved the way for guilds, both merchant guilds and craft guilds, to exercise their economic and political roles, in addition to the social role they were known for. Guilds played a prominent role in providing services and organizing crafts and professions, significantly impacting the economy and society of those times. Consequently, the main objectives of the research were to study the emergence of guilds as institutions enjoying a degree of independence, especially in the late European Middle Ages, and to analyze their economic role in medieval society.